E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الأنشطة الاقتصادية والنظام المالي في دولة الأمير عبد القادر

Economic Activities and Financial System in the State of Al Emir Abd-el-Kader

سالم بوتدارة (*)
جامعة أدرار ، الجزائر
salem2900@gmail.com

تاريخ الإيداع: 23 /2021/02 تاريخ القبول: 2021/03/29 تاريخ النشر: 2021/05/30

الملخص:

الاقتصاد شريان الحياة بالنسبة لأي نظام سياسي أو كيان اجتماعي، ذلك أنه يحدّد مدى ثراء المجتمع أو فقره، ولا شك أن الحياة الاقتصادية تستمد وجودها من إمكانيات اقتصادية تتماشى بها المؤسسات المختلفة في الدولة، سواء فيما يتصل بالزراعة أو التجارة أو الصناعة، وإذا كانت موارد الدولة تتحدد من خلال هذه المجالات فإنها تتأثر إيجابا أو سلبا بالوضعية السياسية وطبيعة علاقات الدولة بمحيطها الخارجي. وتهدف هذه الدراسة إلى رصد أهم الأنشطة الاقتصادية في دولة الأمير عبد القادر، ومن ثمة إبراز أسس النظام المالي والجبائي للدولة وتأثيرات أحداث المحيط الداخلي والخارجي على اقتصادها.

الكلمات الدالة:

الأمير عبد القادر، الاقتصاد، العملة، مقاومة الاستعمار.

Abstract:

The economy is the principal motif of any political system or social entity. It determines the richness or poverty of society. There is no doubt that the economic life is derived from the economic potential of the various institutions of the State, whether in relation to agriculture, trade or industry.

The purpose of this study is to spot the light on the main economic activities of Al Amir Abdul Kader State, thereby highlighting the foundations of the State's financial and fiscal system and the effects of the internal and external surroundings on its economy..

Key Words:

(*) المؤلف المرسل: بوتدارة سالم salem2900@gmail.com

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

Al Emir Abdel Kader, Economy, Currency, Resistance to colonialism.

****

مقدمة:

تحدد موارد الدولة استنادا إلى الأنشطة الاقتصادية المتعددة، التي تتأثر ازدهارا وركودا بالوضعية السياسية وما يقوم بين الدولة وجيرانها من حروب، كما تتأثر بالوضع الاجتماعي وخصوصا ما يتصل بالأمن، وكلما كانت الدولة مستقرة أصبح نظامها الاقتصادي أكثر تطورا ورقيا، والحال بالنسبة لدولة الأمير عبد القادر يبدو غير مستقر بصورة متكاملة نظرا لتواجد المستعمر الفرنسي وحالة الحرب التي يستوجبها صده عن البلاد.

ونجد في المصادر التي اهتمت بالحالة الاقتصادية لدولة الأمير عبد القادر الوصف الكامل لتلك الحالة، إذْ أنّ طبيعة الظروف السياسية المحيطة بها جعلت السكان يحاولون الاعتماد على انفسهم في تأمين قوتهم وحاجياتهم، وتجسد هذا الاعتماد على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي مارسوها كالزراعة والصناعة والتجارة.وسترصد هذه الدراسة – عن طريق المنهج التاريخي وأدواته- إجابة مقتضبة عن إشكالية محورية تتعلق أساسا بطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي اعتمد عليها الأمير عبد القادر بهدف بناء اقتصاد دولته، والتعرف على أهم الدعائم التي استعان بها لتجسيد ذلك الهدف.

1. الأنشطة الاقتصادية

إن الحديث عن المقومات التي اعتمدها الأمير عبد القادر لبناء اقتصاد دولته، ورصْد العوامل التي أثّرت إيجابا أو سلبا على الوضع الاقتصادي للبلد، في مجمله يجرّنا إلى استظهار مختلف الأنشطة الاقتصادية التي اهتم بها كالزراعة والصناعة والتجارة.

1.1- الزراعة: يرجع اهتمام الأمير عبد القادر بالزراعة إلى كونها النشاط الذي اعتاد الأهالي على ممارسته بسبب ما تتمتع به أرضهم من خصوبة ووفرة للمياه، وكذا تنوع المناخ المؤدي إلى تنوع المحاصيل الزراعية، وقد أدرك الأمير أن دولته زراعية بدرجة أولى وأن الفلاح هو المنتج الأساسي فيها، فيسر له شروط نشاطه الفلاحي، وألغى ضريبة الخراج، كما عمل على منح بعض المساحات الزراعية للقضاة وشيوخ الزوايا بغية استغلالها، وكان ذلك سبيلا الى زيادة الإنتاج.[1]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

وقد شهدت سنة 1838م وفرة في المردود الزراعي، وفي السنة التي تلتها كان احتياط الحبوب في المخازن التابعة للمقاطعات يكفي جيش الإمارة لمدة سنتين، وإضافة إلى محاصيل الحبوب المتمثلة في القمح والشعير اللذان يمثلان المادة الأولى لاحتياجات السكان، كان انتاج علف الحيوانات كذلك من المحاصيل التي تنتج بوفرة، خاصة تلك الموجهة للخيول المعدة للمقاومة والجهاد، وقد حظيت الخضور والفواكه والبقوليات باهتمام كبير، فكانت عوائد الزراعة ذات فائدة كبيرة على بيت المال، حيث كان يستهلك قسم ويودع الباقي في المخازن.[2]

ويعود اهتمام الأمير عبد القادر بتربية المواشي إلى حاجة الدولة والسكان إليها في العيش وتجارة المقايضة، لذا قام الأمير بإلغاء كثير من الضرائب واستبدلها بالعشر والخمس، وشجع نظام التويزة كأداة للتعاون الفلاحي، واهتم كذلك بالزراعة الريفية فسن لها القوانين التي تنظمها، فكان مردودها معتبرا وذا فائدة كبيرة على بيت المال.[3]

قاوم الأمير كل أشكال المضايقات التي انتهجتها فرنسا الإستعمارية الرامية إلى افتكاك الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة من أصحابها ومالكيها الأصلين، معتمدة في ذلك على نظام التوثيق في الفترة الممتدة من1834م الى غاية 1842م، وعملت فرنسا أيضا على تشجيع الهجرات الأوربية من كل الجنسيات الى الجزائر، وجعلت من سياسة توزيع المستوطنين في المدن والأرياف والقرى التي استولت عليها عملية مصاحبة للتوسع العسكري، وتمكنت فعلا من جلب أكثر من 120الف مستوطن عام1846م، وعمدت فرنسا الى تطبيق قانون فانتوز في الجزائر والذي يحدد الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط لممارسة مهنة الزراعة، وقد تميزت الفترة ما قبل صدور قانون فانتوز بما يلي:

- إقدام الفرنسيين على تكوين دومين الدولة كمحاولة أولية للاستيلاء على اكبر عدد ممكن من الأراضي، خاصة الخصبة منها لتوزيعها على المعمرين لتسهيل مهمة التمركز بالمناطق الحساسة، خاصة الساحلية بالدرجة الأولى.
- مصادرة أراضي الجزائريين الذين التحقوا بالمقاومة والذين هاجروا أو هُجّروا من أراضيهم.
- إدماج أراضي البايلك والأراضي الموقوفة على الأماكن المقدسة ضمن دومين الدولة.

المحاولات المتكررة للقضاء على الملكية الجماعية (الأراضي المشاعة)، من اجل تسهيل عملية مصادرة أراضي الجزائريين، وقد قضت المادة الثالثة من المرسوم المؤرخ في الفاتح من أكتوبر عام 1824م برفع اليد على الحبس حتى تسمح بانتقال الملكية الى المعمرين، كما تمت مصادرة أراضي الزوايا الخاصة وتوزيعها على المعمرين الأوربيين.[4]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

كما عملت فرنسا على إقناع الفلاحين الجزائريين بضرورة التقيد بممارسة نوعية واحدة ومعينة من المزروعات، المعروفة بالمزروعات الصناعية والتي تنحصر فائدتها على المستعمر، وعمدت السلطات الاستعمارية أيضا للقضاء على التقاليد الفلاحية الجزائرية الموروثة عن الاجداد، وإعطاء الأولوية للفلاحة العصرية لاعتبارها من مصالح الدولة.[5] هاته السياسات الاستعمارية في المجال الفلاحي جعلت الأمير عبد القادر يرسم استراتيجية لمقاومتها، من خلال الاهتمام البالغ بشؤون الأرض ومُلاكها، باعتبار الاثنين هما الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد فعال ومتين، يقوم بتلبية الاحتياجات الضرورية المساعدة على النهوض بالاقتصاد، وازدهار الدولة.[6]

2.1- الصناعة: تميزت الصناعة في دولة الأمير عبد القادر بطابعها المحلي الذي يعتمد بشكل شبه كلي على الموارد الخامة المحلية سواء كان مصدرها نباتي أو حيواني أو حتى طبيعي كأنواع الحجارة والصلصال، وقد عمل الأمير على إنشاء دار لصناعة ملح البارود بمليانة، وصناعة الأطرزة والنسيج في تلمسان، والتي كان الهدف الرئيسي من انشائها خياطة وتفصيل لباس الجيش، ومما لا شك فيه أن ذلك التقدم الصناعي كان بسبب العزيمة وتوفر المواد الخام مثل الحديد المستعمل لصناعة السيوف والمدفعية، وقد اعتمد الأمير على خبرات الحرفيين الجزائريين الذين كانوا بأعداد معتبرة خلال العهد العثماني، وكذا الأشخاص الوافدين للبلد من المغرب وبعض دول أوروبا الغربية ذوي المهارات الصناعية.[7]

كما نشطت في هذه الفترة بعض الصناعات الثقيلة كصناعة المدافع الحربية والبارود، ويرجع اهتمام الأمير بالصناعات الحربية لحاجته الماسة إليها بغية الدفاع والتصدي للاستعمار وحماية حدود دولته من العدو، لذا منح الأولوية للصناعات الحربية فاستخدم خبراء أجانب، وأنشأ مصانع للذخيرة الحربية، وأوجد عدة صناعات تساهم في تنوع الموارد التي تساهم في إثراء خزينة الدولة، وأقام مصانع كان يديرها أوروبيين، والتي أصبحت تنتج بكفاءة وإتقان ما يحتاجه الجيش من مصانعها في كل المدن الخاضعة لسلطة الأمير، ففي تلمسان أقيم مصنع للمدافع كان ينتج يوميا اثنتا عشر مدفعا تحت إشراف هارب إسباني قدم من المغرب، وكان أحد الفرنسيين الاختصاصيين في علم المعادن يدعى "دوكاس" قد أنشأ في مدينة مليانة مصنعا للبنادق وآخر لإنتاج البارود.[8]

كان الحديد يستخرج من منجم بالقرب من مليانة، وكانت مناجم ملح البارود والكبريت والحديد والنحاس محل عمل متواصل، وقد تركزت صناعة البارود في تلمسان ومعسكر

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ومليانة والمدية وتاقدمت[9]، بالإضافة إلى ذلك فقد اشترى الأمير عبد القادر كمية كبيرة من البارود من المغرب الأقصى، واشترى أيضا أحجار الصوان نظرا لعدم توفره في الجزائر، وتم استيراد الكبريت من فرنسا، أما ملح البارود فقد كان متوفرا في كل مكان، وكانت المدن الساحلية الفرنسية تقدم للأمير ما يحتاجه من الرصاص خلال فترات السلم بالإضافة إلى الكميات الهائلة التي قدمها له المغرب الأقصى، واستطاع بعد ذلك فتح منجم للرصاص في جبال الونشريس، غير أن تكاليف استخراج الرصاص كانت باهضة جدا، لذا حرص الأمير على الاحتفاظ بالذخائر في مخازن الدولة، وشرع في بناء قاعدة تاقدمت، كما عمل على تحويل السراديب الرومانية القديمة إلى مخازن للذخيرة، وكان مصنع البنادق في تاقدمت ينتج ثماني بندقيات يوميا.[10]

وتوضح إحدى الوثائق طريقة صناعة البنادق كالاتي: "... يعمل العرب قبل كل شيء على لف الورق المقوى حول قضيب معدني مجوف ثم يدخلون الرصاصة في الأنبوبة حتى إذا ما صنعوا أعدادا منها جاؤوا بالبارود المحمول على جلد الخراف حيث يقوم عدد من الجنود بدهن الأنابيب (التي تحولت إلى خراطيش أو ظروف) مع إملائها بالبارود مستخدمين في ذلك مقياسا صغيرا من القصب في حين يعمل الآخرون على إحكام إغلاق الخرطوشة ووضعها في علب تتسع الواحدة منها إلى خمسة عشر خرطوشة (طلقة) ثم تغلف هذه بورق يكون عرضه مساويا تقريب لطول الطلقات و يحزم الجميع".[11]

وبنى الأمير أيضا في معسكر ومليانة والمدية معامل لصناعة الأسلحة بمختلف أنواعها والبارود والرصاص أما الجوخ والمدافع فكان معملها في تلمسان، وكانت تكتب على المدافع فوق الخزانة النارية "عمل في تلمسان وقت إمارة ناصر الدين السيد عبد القادر بن محي الدين سنة1255"، ورتب مصانع لتصليح الأسلحة بالاعتماد على صناع مهرة، كما رتب عدد من الخياطين لإصلاح الألبسة العسكرية وسروج الخيل.[12]

إن الحاجة الماسة إلى العتاد الحربي جعلت الأمير يضع تشكيلات متنوعة للإنتاج، والتي تمثلت أساسا في مصانع الأسلحة وصهر المعادن والتنقيب عنها في المناجم المعدة لتموينها، كما أوفد الخبراء وأهل الاختصاص من داخل البلاد وخارجها وجلب الصناع المهرة، كالفرنسيين أنفسهم والإسبان بالإضافة إلى الفارين من جند العدو والأسرى، فبمساعدتهم شرع في استخراج الحديد والنحاس من المناجم وأنشأ مصانع لتذويب البرونز مصحوبا بمصنع المدافع الذي أنتج له في غضون عامين حولي عشرون مدفعا، ولم يكتفي بذلك بل أوجد مصانع

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

للملابس تنتج أنواع رفيعة المستوى، لكن رغم كل هذا كانت الصناعة تشكل موردا ضئيلا للدولة نظرا لقلة اليد العاملة ذات الكفاءة والخبرة العالية، والواقع الذي فرضه الاستعمار.[13]

3.1- التجارة: لم يكتفي الأمير عبد القادر في نشاطه الاقتصادي على الفلاحة والصناعة فحسب، بل دعمهما بنظم تجارية مضبوطة بهدف ترقيتهما والنهوض باقتصاد البلاد.

وأبرز مظهر تجاري يبدو في نظام الأسواق الأسبوعية، ففي كل قرية أو بلدة صغيرة يُنظّم سوق يحدد في يوم من أيام الأسبوع لا يكون فيه سوق في قرية أو بلدة صغيرة في بقية المنطقة، فينقل أهل الريف إلى ذلك السوق منتوجاتهم الفلاحية من الفواكه والخضر والحبوب والحيوانات والزيتون والعسل والجلود والأصواف...، ويشترون من سكان المدن المحاريث والمناجل والفؤوس والأقمشة والأواني والحلي والمواد الغذائية المستوردة من الخارج مثل القهوة والسكر.[14]

وكانت هذه الحركة التجارية الداخلية تتطلب طرق مواصلات، فحرص الأمير على تأمين الطرق التجارية، ولم تكن هذه الطرق معبدة حينها، ولكنها مزودة بالجسور وكانت طرقها واضحة ومعروفة المسافة بعدد الأيام التي يقضيها المسافر فيها.كانت طريق السلطان التي أنشئت في العهد العثماني هي الطريق الرئيسة الصالحة لسير العربات وغيرها، وتمتد هذه الأخيرة من وهران غربا إلى قسنطينة شرقا مرورا بالجزائر، وكان السير فيها يشكل خطرا نظرا لتواجد قطاع الطرق وشيوخ القبائل الثائرة، ونظرا لحرص الأمير عبد القادر على بث الأمن في ربوع الدولة، فقد انعكست حالة الاستقرار والأمن التي سادت دولته أثناء إبرامه معاهدة التافنة على النشاط التجاري، حيث نشطت التجارة وارتبطت أسواقها فيما بينها، فكان ذلك مناسبة لعمليات واسعة في البيع والشراء والمقايضة وجني الأرباح الوفيرة لبيت المال، حيث نظمت الأسواق التجارية على ثلاثة أيام في الأسبوع من الجمعة إلى الأحد، وكان للنشاط التجاري الدور الأكبر في تحصيل الضريبة لتسيير شؤون الدولة.[15]

وقد جعل الأمير من التجارة سلاحا يستعين به في مقاومة الاحتلال، وذلك عن طريق فرض الحصار التجاري على المستعمرين ومنع بيعهم أي منتوجات، حيث أن كثيرا من السكان كانوا قد تعودوا على المتاجرة مع المدن الساحلية الأوروبية في العهد العثماني، ثم واصلوا هذا الاتجار حتى مع الغزاة الفرنسيين، ولطبيعة موقف الأمير المتشبع بالمبادئ الدينية من هكذا تصرفات، فقد أمر بعض الشيوخ المرابطين أن يتجولوا في القبائل و يشرحوا لهم خطر التعامل مع العدو باعتباره من المعاملات غير المشرفة والمخالفة للشريعة الإسلامية والمضرة بالوحدة الوطنية، فالواجب التحفظ بشأنها مهما كلفهم ذلك من خسارة.[16]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

كان هدف الأمير هو التخلص من كل العراقيل التي يمكنها أن تهدد المصلحة الوطنية لدولته، أو تلحق الضرر بخطته العامة التي ترمي إلى قطع كل تموين عن الغزاة، وفرض حصار تجاري عليهم، وقد تسبب ذلك الحصار في نقص معتبر لكثير من المؤن الغذائية لدى القوات الفرنسية، الأمر الذي دفع بهم إلى المفاوضات مع الأمير محاولين عدم الظهور بمظهر المضطر للتفاوض، لكن الأمير عبد القادر لم يغفل التركيز على الشق التجاري في معاهدة دي ميشيل[17] حيث ورد في بعض بنودها ما يلي:

- الجزائريون في دولة الأمير أحرار في شراء وبيع البارود والأسلحة و الكبريت، وكل شيء ضروري للحرب.
- التجارة في ميناء آرزيو تكون تحت سلطة أمير المؤمنين ولن تشحن البضائع سوى في هذا الميناء، أما مستغانم ووهران فلا تحصلان إلا على المواد التجارية الضرورية لحاجات سكانها وعلى الذين يريدون شحن البضائع أن يتوجهوا إلى ميناء آرزيو.[18]

2. النظام المالي

سعى الأمير عبد القادر إلى تكوين نظام مالي حديث، يعتمد فيه على المقومات الأساسية لدولته مع الحرص على إيجاد عملة موحدة تكون أساس المعاملات التجارية.

1.2- سك العملة

تعتبر العملة النقدية مظهرا من مظاهر سيادة الدولة، لذا حرص الأمير عبد القادر على سك عملة خاصة بدولته في مدينة تاقدمت، وتعد قلعة تاقدمت من أهم القلاع التي أسسها الأمير عبد القادر، وأحسنها موقعا لالتقاء قوافل الشمال بقوافل الصحراء، لذا أنشأ فيها الأمير دارا لسك العملة، وقد حرص على أن تكون عملته محلية السك، متميزة عن غيرها من النقود الأجنبية، ومختلفة عن النقود التي كانت تستعمل بالجزائر خلال العهد العثماني.[19]

وقد أصدرت دار السكة قطعا من النقود الفضية والنحاسية موزعة على فئات مختلفة، وكانت القطعة الأساسية تعرف بالمحمدية[20]، وتتوزع على أنصاف وأرباع مستديرة الشكل، مكتوب على أحد أوجهها **"وَمَن يَبْتَغِي غِيرِ الإِسْلاَمَ دِينًا فَلَنْ يُقبَلَ مِنْهُ"**[21]، وعلى الوجه الأخر ضرب في تاقدمت وتاريخ الضرب وسنة الضرب و هي عبارة عن فرنكين، والجنس الثاني من الفضة والنحاس مكتوب على أحد وجهيه **"إِنّ الدّينَ عنْدَ اللهِ الإِسْلاَمُ"**[22]، وعلى الوجه الآخر محل الضرب وتاريخ الضرب وهي عبارة عن فرنك واحد والجنس الثالث من الفضة و النحاس

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

مكتوب على أحد وجهيه "**رَبّنا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبرًا وَثبّتْ أَقْدَامَنَا**"[23]، وعلى الثاني محل الضرب وسنة الضرب، وهذه القطعة عبارة عن نصف فرنك.[24]

جعل الأمير عبد القادر لعملته صرفا معلوما تتعامل به رعيته[25]، فسك قطعا أخرى كالنصفية، فجعل صرف الدورو بومدفع[26] يساوي أربع ريالات وكل ريال فيه ثلاث أرباع جزائرية، وكل ربع جعل صرفه ثماني محمديات، وكل محمدية فيها نصفيتان من السكة المضروبة بدار الخزنة بتاقدمت، وكان الريال هو الوحدة النقدية في دولة الأمير عبد القادر، أما الدورو بومدفع فكانت له قيمة 5.4 فرنك، وجعل الدورو الجزائري بثلاث ريالات إلا ثماني محمديات.[27]

وبهدف توفير السيولة النقدية أنشأ الأمير عدة معامل في معسكر ومليانة والمدية وتلمسان لسبك العملة، ووظف الأجانب مؤقتا بها ليستبدلهم فيما بعد بالجزائريين بعد أن يتم تدريبهم لهذه الغاية.[28]وقد أراد الأمير من خلال عملته إضفاء الطابع العربي الإسلامي على إمارته نتيجة لسياسة رسمها منذ معاهدة دي ميشال، وكان ذلك وفقا لمبادئه وإرضاء شعبه بشعور ديني إسلامي وذلك بضربه عبارات التوحيد على وجهي العملة،[29] وهذا ما أكد عليه دوماس (Daumas) حيث يقول" :أن سكة الأمير عبد القادر لم تكن تضرب باسمه، بل كل النقوش المرسومة على ظهر النقود كانت آيات قرآنية وكان اختيار الآيات متصلا بالوضع السياسي آنذاك".[30]

كانت المعادن التي تستخدم لمثل هذه الأغراض تستخرج من جبال الونشريس وغيرها من الأماكن الغنية بالحديد والمعادن الأخرى، كما كان يتم استيرادها من الخارج،[31] وقد عززت هذه العملة مكانة دولة الأمير عبد القادر في مجال العلاقات السياسية والدبلوماسية،[32] على الرغم من تداول بعض العملات الأجنبية في بعض العلاقات التجارية مع بعض الدول كفرنسا والمغرب الأقصى، ومن العملات الأجنبية المتداولة في ذلك الوقت نجد:الدورو الإسباني السالف الذكر، والشّلن الأنجليزي والفرنك الفرنسي"اللويز"، والبوجو العثماني.[33]

2.2- النظام الضريبي

إن الواقع الذي فرضه تواجد الاستعمار الفرنسي بالجزائر، واستهدافه لدولة الأمير عبد القادر، حتم على هذا الأخير تخصيص أموال كثيرة للجند والسلاح، وهو الأمر الذي كان يثقل كاهل دولته الفتية التي هي بحاجة لأموال تنفق على مؤسساتها الناشئة، الأمر الذي دفع بالأمير

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

إلى وضع نظام ضريبي يدعم به مداخيل دولته، وقد حرص أثناء وضعه على الالتزام بعدة مبادئ تراعي شرائع الدين وما تقتضيه الحالة الاجتماعية للسكان، ومن أهم تلك المبادئ:

- التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وإلغاء ما كان مستحدثا من المغارم كاللزمة والعوائد وغيرها.[34]
- الالتزام بالعدل والمساواة بين الناس في تحصيل ما توجب عليهم من متطلبات.
- الأخذ بإجراءات تتصف بالبساطة والكفاءة والذكاء والمرونة والحزم في آن واحد عند تحصيل الضرائب وتسيير شؤون بيت المال.
- الأخذ بعين الاعتبار الظروف الصعبة التي كان يواجهها والتي تقتضي الحصول على الدعم المادي لمواجهة العدو الفرنسي.
- ابراز روح التعاون بين الرعية وإنفاق محصول جباية الضرائب في المصلحة العامة، كالإنفاق على المهام العسكرية، وتسيير مشاريعها الصناعية وأجهزتها الإدارية.[35]

وقد راعى الأمير نهج التخفيف على الرعية، فألغى العديد من الضرائب التي كانت معروفة في العهد العثماني، وخفف المطالب المخزنية على القبائل، وأبطل أعمال السخرة والمصادرة والتغريم التي كانوا عرضة لها، وألغى امتيازات قبائل المخزن وجماعة الكراغلة، وألزمهم كغيرهم بالمساهمة في المجهود الحربي "المعونة"، و عمل على أن تتم عملية جمع الضرائب واستخلاصها دون وقوع المظالم أو ارتكاب المخالفات، ولهذا الغرض شكل مجلسا للنظر في الدعاوي والشكاوي التي يتقدم بها أفراد الرعية، وعرف ذلك المجلس الذي كان يرأسه قاضي القضاة بدار الشورى.[36]

عمل الأمير عبد القادر على إبقاء بعض التنظيمات المتعلقة بالضرائب والتي كان العمل ساريا بها حتى أواخر الفترة العثمانية نظراً لصلاحيتها، وتعوّد الناس عليها وملاءمتها للإنتاج، وكذلك الضرائب الإضافية كحق البرنوس، والمحافظة على حقوق ورسوم الجمارك التي سبق العمل بها أيضاً في عهد الدايات[37]، وبهذا تمثلت ضرائب دولة الأمير فيما يلي:

- **الزكاة:** تعتبر من أهم مصادر الدخل في دولة الأمير عبد القادر، ذلك لأنها تستند في شرعيتها إلى الدين الإسلامي الحنيف، حيث كانت تحصل مالا أو عينا وتأخذ من المواشي على نحو 1% من مجموع الغنم، و1/30 من مجموع البقر، و1/40 من مجموع الإبل[38]، ويتم جمع الزكاة في فصل الربيع، حيث يُكلف بجمعها الموظفون الإداريون على اختلاف درجاتهم، فشيوخ القبائل يساعدون في وضع القوائم النهائية، اعتماد على تقدير مساحة الأرض ونوعية المحصول وكميته

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ويقدمونها للجباة للاحتفاظ بها، و تكليف مساعديهم بتسلمها، هذا في الوقت الذي يخرج فيه الخليفة أو حاكم الولاية من مقره للتجول في الأرياف للإظهار قوة وهيبة الدولة، وحث الأهالي على دفع ما يتوجب عليهم.[39]

- **العشور:** ضريبة تجمع مالا أو عينا عن كل أصناف المزروعات كالحبوب والخضار والثمار، وتتم عملية جمع العشور في الصيف عندما يتوجه رجال القبائل إلى أماكن معينة لتسليم حصصهم للأغوات، ومن ثمة تشحن الحبوب للمطامير العامة أو مخازن الدولة الواقعة معظمها في المدن الداخلية، كتاقرارت، سبدو، سعيدة، تازة، تاقدمت وبوغار.[40]
- **المعونة:** هي ضريبة استثنائية استحدثت بعد تزايد الضغط الفرنسي وضعف الخزينة العامة ابتداء من 1839م، وكانت تفرض على كافة المناطق وتدفع مالا أوعينا لخزينة الدولة في أيام الحرب[41]، وقد بلغت أوائل عام 1839م 530 ألف بوجو، حيث تم توزيعها كالآتي: 250 ألف على المدية وملیانة، و150 ألف على قبيلة الفليتة، و20 ألف على قبيلة هاشم الغرابة، و20 ألف على قبيلة هاشم الشراقة، و30 ألف على قبيلة السدامة، و 30 ألف على قبيلة المجاهر، و25 ألف على قبيلة الغرابة، وخمسة آلاف على معسكر.[42]
- **الخطية:** هي غرامة عقابية تكون فردية أو جماعية، يكلف المسؤول عن المنطقة بتقديرها بغية معاقبة من يرتكب خطأ جسيما، ولا تنحصر تأديتها على المال فقط، بل تؤخذ من المواشي والخيل والثيران والحبوب، ويودع المال في خزانة الإمارة بمعسكر.[43]
- **رسوم الأسواق وحقوق الجمارك**: يتولى الإشراف عليها وعلى تحصيلها المحتسبون[44]، وقد أولى الأمير عناية خاصة بهم، وذلك حتى يحول دون تسرب المواد الاستهلاكية والبضائع إلى المراكز الفرنسية بالسواحل، فمنع تصدير أي بضاعة أو منتج دون رخصة خاصة من سلطته، وأوقع العقاب الصارم على المهربين وبلغ حد مصادرة أملاكهم، ووقف في وجه معترضي سبيل القوافل المتنقلة بين الأقاليم المتوجهة إلى الأسواق الداخلية.[45]
- **ضريبة مساهمة الموظفين وحق البرنوس:** وهي ضريبة ذات صفة تضامنية تهدف إلى مشاركة الموظفين لدى الدولة بقية السكان المساهمة في دعم بيت المال، ويستفيد مؤديها من الاحتفاظ بمنصبه لمدة سنة تتجدد بالتزامه دفع مستحقات كل سنة تليها، وقد حُددت كما يوضح الجدول الآتي[46]:
-

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الصفة	ضريبة المساهمة	حق البرنوس
الخليفة	5000 بوجو	50 بوجو
الآغا	100 بوجو	50 بوجو
القايد	70 بوجو	50 بوجو
الشيخ	20 بوجو	50 بوجو

جدول يوضح مقادير ضريبة الموظفين. المرجع: قاسي فريدة، المرجع السابق، ص 268.

وفّرت دولة الأمير من خلال نظامها المالي لبيت المال موارد ضخمة كانت تنفق على مختلف أجهزة الدولة وكان أكبر قسط منها يخصص لسد حاجيات الجيش نظراً لظروف الحرب ومتطلبات الدفاع عن البلاد واقتناء السلاح وبناء الحصون وتشييد المصانع للأسلحة في كل من مدينة مليانة وتلمسان ومعمل النسيج ومعالجة الجلود ببوغار، إضافة إلى تسديد مرتبات الموظفين وإعانة المسافرين والفقراء والمحتاجين ومد يد المساعدة لطلاب العلم وشيوخ الزوايا.

خاتمة:

خلاصة ما تقدم أن الأنشطة الاقتصادية التي عرفتها دولة الأمير عبد القادر والتنظيم المالي يمكن وصفهما أنهما نتاج المرحلة، أمكن للأمير بواسطتهما مسايرة التحديات التي فرضها واقعُ احتلال الجزائر، والمرحلة الانتقالية بعد انتهاء الحكم العثماني بها، وكذا مراعاة متطلبات دولته الفتية، والملاحِظ لدولة الأمير عبد القادر عند تأسيسها ومسارات نشاطاتها الاقتصادية يتأكد أن الأمير قد أدرك منذ البداية أنه يجب عليه الإحاطة بجميع أبعاد الحكم في إطار مسار تكاملي يشمل كل تلك الأبعاد، وأن البعد الاقتصادي لا يقل أهمية عن نظيره السياسي والعسكري، لذا سك الأمير العملة ونظم حركة الأموال وجباية الضرائب، هذه الأخيرة التي من خلالها تتجلى بوضوح شخصية الأمير المتشبعة بالأخلاق الحسنة ذات المرجعية الإسلامية التي تراعي ظروف العباد وأحوال البلاد.

الهوامش:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[1] - فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال- المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر، (د،ت)، ص 198.

[2] - العربي اسماعيل ، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1982م، ص 129.

[3] - سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية(1830/1800م)،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص194.

[4] - محمد الطيب العلوي، الملتقى الوطني 1 و 2 حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007 ، ص 36.

[5]- الكولونيل سكوت، مذكرات الكولونيل سكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841، تر، العربي إسماعيل، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1981، ص 213.

[6] - صالح فركوس ، المرجع السابق، ص 212.

[7] - الكولونيل سكوت، المصدر السابق، ص 214.

[8] - العسيلي بسام، جهاد الشعب الجزائري - المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، ط$_2$ ، دار النفائس، لبنان، 1983، ص42.

[9] - تاقدمت: مدينة تقع على بعد 8 كلم غرب مدينة تيارت، عرفت باسم تاهرت عند بنائها سنة 761م على يد عبد الرحمان بن رستم الذي اتخذها عاصمة لدولته، لكن بعد سقوطها بدأ الخراب يدب في المدينة إلى أن جاء الأمير عبد القادر وأعاد بناءها سنة 1836م، واتخذها عاصمة له بعد دخول الاحتلال لمعسكر. ينظر: G.Marçais et D.Lamar, «Recherches d'Archéologie Musulmane: TIHERRT TAGDEMT », in Revue Africaine, xc, (1946), P36.

[10] - العسيلي بسام، المرجع السابق، ص 49.

[11] - نفسه، ص 50.

[12] - خضير ادريس، البحث في تاريخ الجزائر، ج$_1$، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص ص 54- 55.

[13] - اديب حرب ، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808 – 1847م، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 79.

[14] - عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر، 1985م، ص 186.

[15]- أديب حرب، المرجع السابق، ص 69.

[16]- خضير إدريس، المرجع السابق، ص 53.

[17] - **معاهدة دي ميشال:** كانت بسبب الانتصارات التي حققها الأمير في مواجهة قوات الاحتلال الفرنسي، حيث اضطّر الجنرال "دي ميشال" Dee Michel، حاكم وهران آنذاك، أن يسلك طريق اللين والتفاوض ويعقد معه صلحا أعقبه بتوقيع معاهدة "دي ميشال" في 26 فيفري 1834 التي اعترفت فرنسا من خلالها بدولة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الأمير عبد القادر فاستغل الأمير هذه الهدنة في تنظيم شؤون دولته وتوسيع نفوذه، وبعد عزل الجنرال "دي ميشال" عن وهران واستخلافه بالجنرال "تريزيل" (Trezel) عام 1835م، نقضت فرنسا المعاهدة ودخل الأمير على إثر ذلك في معارك ضد جيوش الاحتلال التي تكبدت فيها خسائر معتبرة في الأرواح، لعل أشهرها معركة المقطع في 28 جوان 1835. ينظر: برونو إتيين، عبد القادر الجزائري، ترجمة: ميشيل خوري، دار عطية للنشر، بيروت، 1997، ص 72.

[18] - العربي إسماعيل، المرجع السابق، ص 139.

[19] - قاسي فريدة، الدولة في فكر الأمير عبد القادر 1832- 1847م، منشورات بونة للبحوث و الدراسات، الجزائر، 2012، ص 260.

[20] - **المحمدية:** مشتقة من اسم النبي محمد عليه الصلاة و السلام، و هي قطعة من نحاس مفضضة قطر دائرتها 17/16 سم وزنها 0.75غ، قيمتها بالصرف الفرنسي 14.5 من السنتيمات في ذاك الوقت. ينظر: شربال لمياء، نقود الأمير عبد القادر دراسة تاريخية وفنية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014-2015م، ص77.

[21] - الآية 85، سورة آل عمران.

[22] - الآية 19ن سورة آل عمران.

[23] - الآية 250، سورة البقرة.

[24] - يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1987- 1988، ص141.

[25] - بن رويلة قدور، وشائح الكتاب وزينة الجيش المحمدي الغالب، تقديم محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1968، ص 41.

[26] - **الدورو بومدفع:** عملة فضية اسبانية (la paistre forte) متوسط قيمتها 5.4 فرنك، ووزنها أوقية واحدة، وأخذت كلمة دورو عن الكلمة الإسبانية (Duro) ومعناها قاس أو صلب، وأطلق عليها الإيطاليون اسم (Piastrat colonnats) لأن في شاراتها أعمدة هرقل، واعتقد الأهالي أنها مدافع فسموها دورو بومدفع، ينظر شعبان بدر الدين، أسلحة الأمير عبد القادر 1832- 1847م دراسة نقدية وفنية، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2000، 2001، ص 44.

[27] - شربال لمياء، المرجع نفسه، ص 93.

[28] - قاسي فريدة، المرجع السابق، ص ص 261- 262.

[29] - بكاي لخضر، دراسة لموقع تازا برج الأمير عبد القادر من خلال المصادر التاريخية والأبحاث الأثرية، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 92.

[30] - بوشنافي منير، سكة الأمير عبد القادر، تر: عبد الحميد حاجيات، إصدارات المكتبة الوطنية الجزائرية، 1976، ص 4. ويذكر أن النقود العثمانية المضروبة بالجزائر كان يذكر بها اسم السلطان العثماني حين توليه

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

السلطة وتاريخ توليه. ينظر: منور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العمل- الأسعار- المداخيل)، دار القصبة، الجزائر، 2009، ج1، ص 35.

[31] - مبارك، مريم سيد علي، مدينة القليعة عنق الجمل، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 97.

[32] - الراسي جورج، الدين والدولة في الجزائر (من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر)، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 43.

[33] - الملاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1، ص43.

[34] - الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، الجزائر، 2009، ج4، ص 294.

[35] - سعيدوني ناصر الدين، النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983، العدد 75، ص125.

[36] - محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 317.

[37] - صالح فركوس، المرجع السابق، ص 216.

[38] - حرب أديب، المرجع السابق، ص 58.

[39] - العربي إسماعيل، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر.(د،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص ص52- 54.

[40] - شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، ط$_2$، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982،ص113.

[41] - قاسي فريدة، المرجع السابق، ص 267.

[42] - بكاي لخضر، المرجع السابق، ص 95.

[43] - ناصر الدين سعيدوني، النظام الضريبي لدولة الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 256.

[44] - **المحتسبون:** جمع محتسب وهو بمثابة المفتش، يعينه الأمير، ويضاف إلى عمله التحكم في أسعار ونوعية البضائع في الأسواق . ينظر: بوطالب عبد القادر، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2010، ص 103.

[45] - قاصري محمد السعيد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830- 1962، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص152.

[46] - قاسي فريدة، المرجع السابق، ص 268.